

أثر الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

م.م. محمد عبدالله خلف
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد

malfjfr1021@gmail.com

أ.د. علي أحمد درج
جامعة الانبار
كلية الإدارة والاقتصاد

darajali83@uoanbar.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.2.1.15>

تاريخ النشر ٢٠٢٢/٤/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٢/٢٢

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٢/١٥

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على اختبار مدى تأثير الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على متغير أساسي من متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة الدراسة وهو الإيرادات العامة، وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي ملائم وهو نموذج (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي طردي للاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات، فقد بلغت المرونة الجزئية لحصيلة الإيرادات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة (0.2844)، وهذا يعني أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات بنسبة (0.2844)، كما اثبتت نتائج الدراسة أيضاً وجود أثر معنوي ايجابي للاستثمار المحلي المباشر على الإيرادات العامة، إذ بلغت المرونة الجزئية لحصيلة الإيرادات بالنسبة للاستثمار المحلي المباشر (0.4745)، وهذا يعني أن الزيادة في الاستثمار المحلي المباشر في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات بنسبة (0.4745)، نستنتج من ذلك بأن هذه النتائج كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة الاستثمار بنوعيه (المحلي أم الأجنبي) تعني زيادة الرسوم المفروضة على المستثمرين، وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، كما إن هذه الاستثمارات تسهم بطريقة غير مباشرة في دعم الموازنة العامة بشكل عام والإيرادات بشكل خاص من خلال إقامة مشاريع جديدة غير ممكن تمويلها من الموازنة. وأوصت الدراسة على الحكومة العراقية أن تعمل جاهدة في خلق بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمارات وذلك من خلال جعل محددات بيئة الاستثمار لصالح جذب الاستثمارات كتهيئة البنية التحتية، محاربة الفساد المالي والإداري، تحديث القطاع المالي والمصرفي، تسهيل الإجراءات الإدارية وإلغاء الروتين الإداري، تأمين المواقع الاستثمارية وحماية المستثمرين لاسيما الأجانب، الترويج الصحيح والفاعل لعرض فرص الاستثمار المتاحة في العراق أمام المستثمرين، وإعطاء الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات استقلالية ودور أكبر لكي تقوم بدورها الفاعل في جذب الاستثمارات وذلك من خلال تفعيل دور النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين وتطبيق قانون الاستثمار رقم (13) لعام (2006) وتعديلاته اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي المباشر، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإيرادات العامة.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٢) العدد (١) ٢٠٢٢
الصفحات: ٣٠١-٣٢٠

(٣٠١)

The impact of local and foreign direct investment on public revenues in Iraq for the period (2004-2020)

Abstract

The aim of the research is to identify the test of the impact of local and foreign direct investment on a basic variable of the macroeconomic variables in Iraq during the study period, which is the general revenue, through the use of an appropriate standard model, which is the ARDL model, and the study concluded that there is a significant direct effect of foreign investment. The partial elasticity of revenue for direct foreign investment reached (0.2844), and this means that the increase in foreign direct investment in the long term by (1%) leads to an increase in the proceeds of revenues by (0.2844), and the results of the study also proved the existence of A positive significant effect of domestic direct investment on public revenues, as the partial elasticity of revenue for domestic direct investment reached (0.4745), and this means that the increase in domestic direct investment in the long term by (1%) leads to an increase in the proceeds of revenues by (0.4745), we conclude From that, these results were identical to the economic theory, as the increase in both types of investment (domestic or foreign) means an increase in fees imposed on investors, and this leads to an increase Public revenues, and these investments indirectly contribute to supporting the general budget in general and revenues in particular through the establishment of new projects that cannot be financed from the budget. The study recommended that the Iraqi government work hard to create an appropriate and attractive investment environment for investments by making the determinants of the investment environment in favor of attracting investments such as creating infrastructure, fighting financial and administrative corruption, modernizing the financial and banking sector, facilitating administrative procedures and eliminating administrative red tape, securing investment sites. The protection of investors, especially foreigners, the correct and effective promotion of investment opportunities available in Iraq to investors, and giving the National Investment Commission and its branches in the governorates independence and a greater role in order to play their active role in attracting investments through activating the role of the single window and investor services and the application of Investment Law No. (13) For the year (2006) and its subsequent amendments.

Key words: direct domestic investment, direct foreign investment, general revenue.

المقدمة:

يعد الاستثمار المتغير الفعال والأساس في تنمية اقتصادات الدول ولمختلف أنظمتها ومراحل تطورها سواء كانت دول متقدمة أم نامية، إذ تناول الكثير من الاقتصاديين آثار الاستثمار المختلفة، ويمثل الاستثمار الفعالية الأكثر أهمية من بين بقية الفعاليات الاقتصادية الأخرى على صعيد الاقتصاد الكلي التي أخذت اهتمام حكومات الدول، وذلك لما ينطوي على هذا النشاط من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وزيادة ودعم الموازنة العامة لاسيما جانب الإيرادات العامة بشكل خاص، إن للاستثمار بنوعيه المحلي أو الأجنبي المباشر لهما دور مهم وكبير في تنمية اقتصادات الدول لاسيما الأجنبي المباشر يتجسد ذلك من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات، فضلاً عن تدفق رؤوس الأموال إلى الدول، و لاسيما النامية منها التي تعاني دائماً من انخفاض معدلات الادخار اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، كما أن للاستثمار الأجنبي دور مهم في تفعيل وتعزيز الاستثمار المحلي، إذ يعد مكملاً له في مختلف الجوانب والأنشطة الاقتصادية وبما أن الدول العربية ومن ضمنها العراق تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في اقتصاداتها ومواجهة فح الديونية الخارجية والاعتماد الكبير على سلعة النفط، كان لابد لها من زيادة معدلات النمو والتنويع الاقتصادي وذلك من خلال تفعيل الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي المباشر، لذلك أصدرت الحكومة العراقية بعد عام (٢٠٠٣)، عدة قوانين تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي، كان من أهمها قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦) والتعديلات اللاحقة، بهدف توفير بيئة استثمارية مناسبة كون العراق يمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة قادرة على توفير متطلبات الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

إن هذه الدراسة تهتم بتحليل ودراسة الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي المباشر) الذي ينطوي تحت مظلة قوانين الاستثمار النافذة في العراق ومن أهمها قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦) وتعديلاته، وقانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لعام (١٩٩٨)، فضلاً عن بعض قوانين الاستثمار الخاص بقطاع النفط وتوضيح الهيئات والدوائر الحكومية المسؤولة عن تنفيذ هذه القوانين، والهدف من ذلك هو تعزيز دور القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تغير الواقع الريعي للاقتصاد العراقي وتوسيع مصادر دخله وتنويعها، وكذلك العمل على توفير فرص عمل وتقليل مستويات البطالة وزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي... الخ من أهداف على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن هنا اعتمدت الدراسة موضوع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وأثرهما على دعم وتحسين الموازنة العامة في العراق لاسيما جانب الإيرادات العامة.

أهمية البحث:

إن أهمية البحث تأتي من خلال تزايد الاهتمام بموضوع تفعيل دور الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في أغلب الدول، و لاسيما في العراق وذلك لما له من آثار إيجابية واضحة على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام وعلى جانب الإيرادات العامة كجزء من الموازنة العامة في العراق بشكل خاص.

مشكلة البحث:

إن الاقتصاد العراقي يعاني من تدهور واختلال في الهيكل الإنتاجي، فضلاً عن الواقع الريعي له وكذلك انخفاض كبير في مستويات المدخرات المحلية مما يقود إلى إتساع حجم الفجوة الداخلية بين الادخار والاستثمار اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن فشل برامج الاستثمار (٣٠٣)

الحكومي وانخفاض في تكوين رأس المال وانخفاض أداء القطاع العام، كذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا والخبرات من الخارج، مما يتطلب تفعيل دور الاستثمار الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي المباشر، بهدف تعويض الانخفاض الحاصل في الانفاق الاستثماري الحكومي من جهة، وعدم الاعتماد بشكل كبير على العوائد النفطية لتمويل الموازنة من جهة أخرى.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك علاقة معنوية طردية بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر ومتغير الإيرادات العامة في العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على اختبار مدى تأثير الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على متغير أساسي من متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة الدراسة وهو الموازنة العامة (جانبا الإيرادات العامة) وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي ملائم وهو نموذج (ARDL).

منهج البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث وإثبات الفرضية اعتمد الباحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لبيان الإطار النظري لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، والمنهج الاستقرائي باستخدام النماذج القياسية المتمثلة بأنموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، لقياس أثر الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث محورين أساسيين من أجل إثبات صحة فرضية البحث والوصول لأهدافه، إذ تناول المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، أما المحور الثاني: تناول تحليل نتائج أثر الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

١- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر:

١-١- مفهوم الاستثمار المحلي المباشر:

إن الاستثمار يُعد أحد أهم مرتكزات النمو الاقتصادي ولاسيما في البلدان النامية، وذلك لما يؤديه من زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وهو من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الكلي لصالح تعديل اختلالاته الهيكلية، إذ أنه بزيادة حجمه يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتوفير فرص العمل، إذ يوجد عدد كبير من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار المحلي مثل تكوين رأس المال الثابت والتراكم الرأسمالي، لذلك فإن استخدام أحد هذه المفاهيم يقصد به الاستثمار المحلي (عبدالغفار، ٢٠٠٢: ٢٥٥)، ويعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي المباشر أنه إجمالي تكوين رأس المال وهو يتكون من إجمالي النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليه صافي التغيير في المخزون، إذ أنه في حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان لعملية الاستثمار يتعلق الأول: بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال، بينما الثاني: يتعلق بمعدل تدفقات الاستثمار، فضلاً عن ذلك يوجد أسلوبين للتفكير الأول:

يتمثل باختيار الاستثمار كمعدل بهدف تحقيق التوازن، في حين الثاني: يمثل سلوك أصحاب رأس المال (حسين وعبادي، ٢٠١٣: ٤٣١)، في تعريف آخر يعرف بأنه الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوي في ذلك أن يكون محولاً عن طريق القطاع العام أو الخاص (حميدات وآخرون، ٢٠١٥: ٣٢٥)، ويتحدد قرار الاستثمار بشكل عام بموجب ثلاثة عناصر أساسية وهي العوائد، تكاليف الاستثمارات، والتوقعات، إذ تتمثل العوائد في مجموعة التدفقات النقدية التي تتدفق من خلال عملية الاستثمار طيلة العمر الإنتاجي للمشروع، أما التكاليف فهي تمثل مختلف النفقات والمصاريف التي يتطلبها هذا الاستثمار، ويستخدم سعر الفائدة عند خصم هذه التدفقات وفي الوقت نفسه ترتبط التوقعات بسلوك المستثمرين اتجاه متغيرات الاقتصاد وهي تخضع لدرجة التفاؤل أو التشاؤم لدى المستثمرين (Lavtier & Moreaub, 2012:7)، ويعرفه الباحث بأنه قيام المستثمر الذي يحمل جنسية وطنية أو الشخص الذي يحمل إقامة دائمية في بلد معين في إقامة مشروع استثماري بهدف تحقيق أقصى الأرباح، أو قيام المستثمر بتطوير وتحديث طاقة إنتاجية قائمة مع ضرورة تحمل عنصر المخاطرة في استثمار الأموال.

٢-١- أهمية الاستثمار المحلي:

تبرز أهمية الاستثمارات المحلية من خلال الدور الذي تحققه في رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ تحقق زيادة معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك لها دور كبير في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، ومعظم الدراسات الاقتصادية أكدت على أن تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي يؤثر إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي، إما من خلال التكامل في الإنتاج أو من خلال زيادة الطاقات الإنتاجية بفعل نقل التكنولوجيا المتطورة، كما تبرز أهمية الاستثمار المحلي أيضاً من خلال العلاقة الوطيدة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي ولاسيما في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، علماً إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل نسبة مساهمة بحدود (15%) من إجمالي تكوين رأس المال على المستوى العالمي، كما إن الاستثمار المحلي له الجزء الأكبر من معدل النمو الاقتصادي الذي يُشار له ضمناً من خلال النسبة المذكورة (الأونكتاد، ٢٠١٠: ٥)، فضلاً عن ذلك فإن أهمية الاستثمار المحلي تبرز أيضاً من خلال العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي التي تتطلب التركيز على الأسواق وجمعها والتي ترتبط بمجموعة متغيرات تميز هذه الأسواق، علماً إنها تتطلب توفير مجموعة تدابير من أجل تحسين بيئة الاستثمار المحلي (Ndikumana, 2008:3).

٣-١- أنواع الاستثمار المحلي:

إن الاستثمار المحلي يخضع إلى تقسيمات وأنواع عديدة ومختلفة التي تندرج ضمن تصنيفات الاستثمار في المبحث الأول، إلا أنه سيتم توضيح الأنواع الرئيسة للاستثمار المحلي كما يأتي: (العاني، ٢٠٢٠: ٨-٩)

١. **الاستثمار المحلي المباشر:** وهو الاستثمار الحقيقي الطويل الأجل في الأصول الإنتاجية، وكذلك شراء وتملك الأصول الرأسمالية كالاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية، كما إن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت على المستوى المحلي، كما إن هذا الاستثمار يتكون من الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار العام (الحكومي).

٢. **الاستثمار المحلي غير المباشر:** وهو يمثل الاستثمار في محافظ الأوراق المالية ويأخذ شكل تملك الأفراد المحليين للأسهم والسندات بهدف المضاربة والحصول على أرباح من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات، ويتم عادةً من قبل مؤسسات تمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين ويشمل أيضاً الاستثمار غير المباشر الخاص العام.

٤-١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تحليل دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط عادةً بزيادة تدفق الاستثمارات الجديدة التي تعد دافعاً وحافزاً مهماً في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة فرص العمل والتوظيف لأفراد المجتمع، ويتم ذلك من خلال تحرير التجارة بما يتناسب والظروف الاقتصادية المحلية للاقتصاد، وكذلك انتقال التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها بالشكل الأمثل، إذ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر الأساسية لتقدم الاقتصاد الوطني في حال ندرة الموارد المالية المحلية (الجندي وبواقجي، ٢٠١٠: ٦٣٣).

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار مباشر في الإنتاج في بلد ما ومن قبل شركة موجودة في بلد آخر، أما عن طريق شراء شركة في البلد المستهدف أو عن طريق توسيع العمليات التجارية القائمة في ذلك البلد، بهدف الاستفادة من الأجور الرخيصة والاستفادة من الامتيازات والتسهيلات والاعفاءات الضريبية التي تمنحها حكومة البلد المضيف للاستثمار (Rahaman & Chakraborty, 2015:7)، وعرفه صندوق النقد الدولي: بأنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة دائمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة ما، بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، إذ تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك نسبة (15%) أو أكثر من ملكية المشروع (عيسى وإسماعيل، ٢٠١٧: ٨٠) وعرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: بأنه الاستثمار طويل الأجل الذي يكون لصاحبه دور المشاركة الفعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس المال للمشروع الاستثماري (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٥: ٩) ويعرفه اقتصاديون آخرون بأنه: الاستثمار الذي يؤدي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم غير تلك التي ينتميان إليها، إذ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسم رأس المال والأرباح المعادة واستثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدول المضيفة، طالما أنها تؤدي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج (عبدالغفار، ٢٠٠٢: ١٤)، ونستخلص من المفاهيم السابقة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصوله الرأسمالية، وهذا الاستثمار إما أن يقوم به شخص أو شركة أو هيئة في بلد آخر غير بلده ويسعى للحصول على أقصى الأرباح، ويعرفه الباحث بأنه عملية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والمتدفقة من بلد ما التي تكون عائديتها إما لمستثمر فرد أو شركة أو هيئة أجنبية وفي قطاع اقتصادي معين ذو جدوى اقتصادية مرتفعة في البلد المضيف لرأس المال مثل قطاعات النفط والغاز، فضلاً عن الاستفادة من انخفاض الأجور في الدول المضيفة.

٥-١- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى الدول بشكل عام والنامية بشكل خاص إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها، بهدف تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، لذلك تبرز أهمية هذه الاستثمارات في

تلك الدول التي يمكن ذكرها كما يأتي: (السالم وعبدالله، ٢٠١١: ٥٥) (التميمي، ٢٠٠٨: ١٩٩) (قبال، ٢٠١٣: ٢٨) (البشير وحمود، ٢٠١٩: ٢١٦) (شندي، ٢٠٠٩: ٣٩)

١. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي للبلد، إذ أن هذا الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الكلي، مما يساعد على تغيير بيئة الاقتصاد لصالح تعديل الاختلالات فيه، فضلاً عن أنه يحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية في البلد.

٢. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصادات الدول النامية وهي الآتي:

أ. سد فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل برامج الخطة الاستثمارية الحكومية، مما يعوض النقص الحاصل في الاستثمار المحلي ويشجعه من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية ويزيد من صادرات البلد المضيف لرأس المال.

ب. سد فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يسهم في تخفيض العجز الحاصل في ميزان المدفوعات للبلد.

ت. سد الفجوة التكنولوجية، إذ تقوم فروع الشركات الاستثمارية الأم بتوفير كافة احتياجات الشركات الاستثمارية الوطنية من الآلات ومعدات وبشروط ميسرة في السوق المحلية مما يجعل البلد المضيف للاستثمار مستفاد من هذه التكنولوجيا الحديثة التي تحقق زيادات في الإنتاج أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ث. سد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، إذ تعمل الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدول المضيفة للاستثمار على إيرادات جديدة من خلال الضرائب الجمركية أو الضرائب على الأرباح وهذا يعزز من حجم الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم تؤدي إلى زيادة إمكانياتها على الإنفاق، وهذا يعزز في معالجة العجز الحاصل في الموازنة العامة للدول لاسيما النامية منها.

٣. يسهم الاستثمار الأجنبي أيضاً في زيادة فرص العمل وتقليص حجم معدلات البطالة فيها والفقير والتخلف، وذلك لأن للعمل والتوظيف انعكاسات إيجابية كبيرة على حياة الأفراد ومستقبلهم وذلك من خلال الحصول على دخول من العمل في هذه الاستثمارات التي يتم إنفاقها على الصحة والتعليم والثقافة وهذا بدوره يسهم في تطوير الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

٤. يؤدي إلى رفع مستوى كفاءة العمالة الوطنية من خلال اكتساب الخبرات والكفاءة والمهارات من قبل الشركات الأجنبية لاسيما وأن هذه الشركات لها باع طويلة في التدريب والخبرة والكفاءة والابداع، إذ يقوم العاملون لهذه الشركات الى نقل مهاراتهم وخبراتهم العلمية والفنية والإدارية الى العاملين في الشركات المحلية.

٥. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بث روح المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب ذلك من منافع عديدة تتمثل في تخفيض حدة الاحتكار، وتحفز الشركات على تحسين نوعية الخدمات وجودتها، وبذلك خلق طبقة من رجال الأعمال المحليين ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم إلى الخارج.

٦. إن الشركات الأجنبية تساعد على فتح أسواق جديدة للتصدير وذلك من خلال خبرتها في هذا المجال، وبما تمتلك من قدرة على الاختراق في الأسواق الدولية العالمية وهذا يساعد الدول المضيفة للاستثمار في تعزيز صادراتها ويعزز ميزان مدفوعاتها.

٦-١- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من أهم أهدافه هي: (الهام، ٢٠١٥: ١٠) (كاكي، ٢٠١٣: ٤١)

١. المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي (قيمة الموجودات)، ويتم ذلك من خلال المفاضلة بين بدائل مشاريع الاستثمار المختلفة والتركيز على التي تتميز بأقل مخاطرة، فضلاً عن التنوع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع تقدم الزمن وذلك بسبب تقلبات الأسواق والأسعار، ذلك لأن المستثمر يريد أن يحافظ دائماً على رأسماله الأصلي ويبعده عن حصول الخسارة.
٢. البحث عن التمرکز والتموقع بالقرب من مصادر المواد الأولية والخام، وذلك بهدف تعظيم الأرباح وتدنية تكاليف الإنتاج، إذ إن المنافسة بين الشركات الاستثمارية الأجنبية أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام والمواد الأولية لكي يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية فيما بعد.
٣. البحث عن أدوات ووسائل جديدة لاخترق الأسواق الدولية، إذ إن أغلب أسواق الدول هي مراكز للمستثمرين الأجانب وتشبعت بسلع هذه الشركات، لذلك أصبح من الضروري إيجاد أسواق جديدة لتصرف فائض إنتاجها.
٤. الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، إذ إن كلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين تكون مرتفعة، مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.
٥. نقل التطور التكنولوجي في مجال الإنتاج والتسويق الدولي، فضلاً عن الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والكمركية والتسهيلات الأخرى التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، وذلك في إطار تشجيع وجذب رؤوس الأموال دولياً.
٦. يهدف المستثمر الأجنبي أيضاً للحصول على مردود أعلى من ذلك الذي يمكن الحصول عليه لو أستثمر في بلده الأصلي.
٧. الحصول على المواد الأولية وبأسعار رخيصة، وذلك من أجل استخدامها في عمليات الإنتاج والتصنيع.

٧-١- أثر الاستثمار على الإيرادات العامة:

إن معظم الأدبيات الاقتصادية تشير إلى أن هناك دور للاستثمار الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي المباشر في تعظيم الإيرادات العامة للدولة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، إذ يعد هذا الاستثمار من أهم البدائل الأساسية لتعزيز الموارد المالية للدولة وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، إذ أن هذه الاستثمارات تدعم إيرادات الدولة من خلال الرسوم المفروضة على المستثمرين سواء كانوا محليين أم أجانب مما يسهم ضمناً في زيادة الإيرادات العامة، فضلاً عن قيام هذه الاستثمارات بتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية بالوقت نفسه مما يقلل من النفقات العامة للدولة من جهة، وإنتاج سلع وخدمات داخل الاقتصاد الوطني بدلاً من استيرادها من الخارج من جهة أخرى، و عليه فإن أغلب الدول تسعى بشكل كبير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص بهدف زيادة الإنتاج الحقيقي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم تحقيق تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة مساهمته في تعزيز الإيرادات الحكومية، وفي الأخير فإن هذه الاستثمارات تحقق انعكاسات ايجابية واضحة على وضع كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة لكل دولة (تقرير الدائرة الاقتصادية لوزارة المالية العراقية، ٢٠٠٩: ٢٢).

٢- المحور الثاني: تحليل نتائج أثر الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

١-٢- توصيف الانموذج القياسي المستخدم:

إن مرحلة توصيف الانموذج القياسي هي من المراحل الأساسية والمهمة في تشكيل الانموذج الاقتصادي وهي مرحلة صعبة تتطلب تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يحتويها الانموذج، وهنا يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في وصف العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات، فضلاً عن الاعتماد على الانموذج القياسي في تقدير الأثر بين تلك المتغيرات، إذ أن النظرية الاقتصادية تهتم بتوضيح الآلية لتلك العلاقة بين المتغيرات لكن يبقى جانب قياس حجم الأثر والتأثير بين هذه العلاقة للمتغيرات هو من اختصاص الانموذج القياسي للوصول إلى نتائج منطقية ودقيقة، وسيتم استخدام الانموذج القياسي (ARDL) الذي يتلاءم مع طبيعة البيانات وحجم العينة المراد دراستها لاسيما توفر كافة الشروط اللازمة لتطبيق هذا الانموذج، إذ يتم خلال هذه الخطوة قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر ومتغير الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، إذ تم تقسيم بيانات هذه المتغيرات إلى بيانات ربع سنوية، علماً إنه تم تحديد المتغيرات قيد الدراسة فالمتغيرات المستقلة تمثل (الاستثمار المحلي المباشر، الاستثمار الأجنبي المباشر)، كما تم إضافة متغيرات مستقلة ضابطة أخرى بهدف الوصول إلى تقديرات كفؤة ودقيقة لقياس الأثر وهي (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، سعر الفائدة، سعر الصرف)، علماً إن اختيار هذه المتغيرات الضابطة استند إلى علاقتها بالمتغيرات المستقلة الأساسية والمتغيرات التابعة، أما المتغير التابع فهي (الإيرادات العامة) وكما موضحة في الجدول (1).

الجدول (1) توصيف المتغيرات المستخدمة في الانموذج القياسي كل حسب رمزه ونوعه

ت	اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
١-	الاستثمار الأجنبي المباشر	X1	متغيرات مستقلة
٢-	الاستثمار المحلي المباشر	X2	
٣-	الكثافة المصرفية	X4	متغيرات مستقلة ضابطة
٤-	الانتشار المصرفي	X5	
٥-	سعر الفائدة	X6	
٦-	سعر الصرف	X7	
٧-	الإيرادات	Y5	متغير تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

٢-٢- اختبارات جذر الوحدة للسكون:

قبل القيام بإجراء أي دراسة قياسية لابد من معرفة رتبة سكون جميع متغيرات البحث، إذ توجد العديد من الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن مشكلة اختبار جذر الوحدة للسكون وتحديد استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل البحث ومن بين تلك الاختبارات، اختبار ديكي فولر الموسع، واختبار فيليبس بيرون، إذ تم توظيفها في هذا البحث بعددٍ من أكثر الاختبارات ثقة ودقة للكشف عن سكون بيانات السلاسل الزمنية وكانت النتائج كالآتي:

١. اختبار ديكي فولر الموسع: يتبين من الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة بحسب اختبار ديكي – فولر الموسع، وباستخدام برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 12)، من أجل اختبار فرضية عدم القائل بأن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير ساكنة (أي يوجد فيها جذر وحدة) مقابل الفرضية

البديلة القائلة بأن بيانات السلسلة الزمنية ساكنة، إذ بينت النتائج البحث أن المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الأصلي فقد كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية وعند مستويات المعنوية (1% و 5%) مما يعني قبول فرضية العدم ($H_0: B = 0$) التي تنص على وجود جذر الوحدة وعدم سكون السلاسل الزمنية، ولكن هذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول مع وجود الحد الثابت، وحد ثابت واتجاه زمني وبدونهما، عند مستويات المعنوية (1% و 5%)، إذ أن (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية وأن قيم الاحتمال (Prob.) الحرجة كانت أقل من (5%) لذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$)، أي إنها متكاملة من الرتبة I(1).

الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)												
At Level												
		X1	X2	X4	X5	X6	X7	LY1	Y2	LY3	Y4	LY5
With Constant	t-Statistic	-1.6586	-1.8619	-1.4668	-1.4748	-2.0079	-2.7198	-1.9176	-2.6339	-2.1279	-1.1704	-1.9624
	Prob.	0.4474	0.3477	0.5442	0.5402	0.2828	0.0763	0.3224	0.092	0.2347	0.6815	0.3023
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4229	-2.2203	-1.2598	-1.249	-1.6594	-2.1545	-1.2778	-2.3997	-1.7908	-1.793	-1.5175
	Prob.	0.8453	0.4697	0.8891	0.8916	0.7567	0.5059	0.8849	0.376	0.6983	0.6954	0.8124
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2846	-0.3481	-0.5333	0.1207	-2.999	-1.3513	0.2789	-0.4697	-0.3877	-1.3871	-0.3552
	Prob.	0.5798	0.5554	0.4822	0.7174	0.0033	0.1622	0.7639	0.5078	0.5408	0.1521	0.5532
		No	No	No	No	***	No	No	No	No	No	No
At First Difference												
With Constant	t-Statistic	-8.0537	-4.0991	-8.0127	-8.0146	-8.2537	-8.173	-8.1265	-2.8571	-8.0133	-7.687	-3.4794
	Prob.	0.000	0.002	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.0566	0.000	0.000	0.012
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1046	-4.0121	-8.0217	-8.0395	-5.538	-8.378	-8.3436	-2.9721	-8.1122	-6.6493	-3.6689
	Prob.	0.000	0.0135	0.000	0.000	0.0001	0.000	0.000	0.1487	0.000	0.000	0.0325
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.0623	-4.1182	-8.0623	-8.0623	-7.8121	-8.0623	-8.0623	-2.9902	-8.0623	-7.6811	-3.5171
	Prob.	0.000	0.0001	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.0034	0.000	0.000	0.0007
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***

(*)، (**)، (***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon)، و (no) تشير إلى أنها غير معنوية. المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

٢. اختبار فيليبس - بيرون (P.P): يبين الجدول (3) إن النتائج وفق اختبار فيليبس بيرون (PP) كانت مطابقة للنتائج وفق اختبار ديكي - فوللر (ADF) ولم تختلف كثيراً، مما يعطينا مصداقية أكبر، إذ إن السلاسل الزمنية كانت غير ساكنة عند المستوى أيضاً لجميع المتغيرات لكنها أصبحت ساكنة عند اخذ الفرق الأول ولجميع المتغيرات مع وجود الحد الثابت، وحد ثابت واتجاه زمني أو بدونهما، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%) وأن قيم الاحتمال (Prob.) الحرجة كانت أقل من (5%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها متكاملة من الرتبة I(1) ورفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) القائلة بوجود جذر الوحدة، ويستدل من نتائج اختبارات السكون السابقة أنها متفقة مع بعضها مما يعزز مصداقية درجة سكون المتغيرات محل البحث.

الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (P.P)

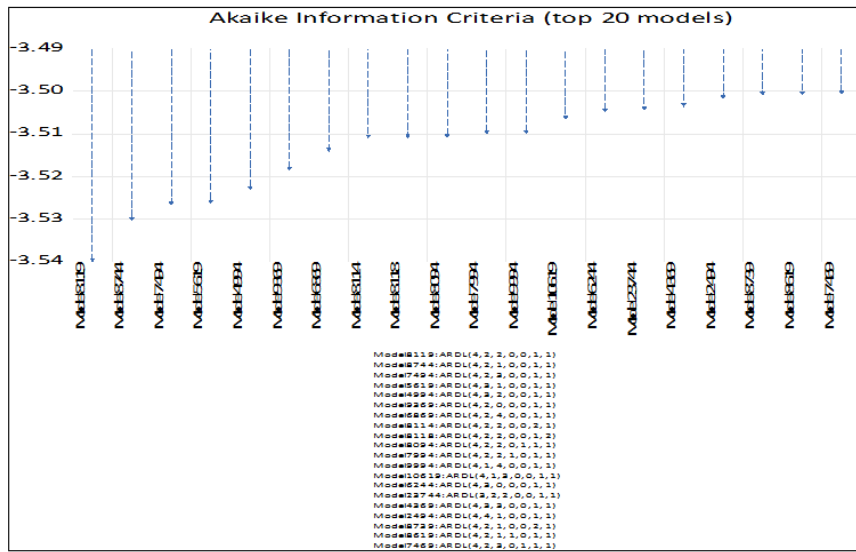
UNIT ROOT TEST TABLE (PP)												
At Level												
		X1	X2	X4	X5	X6	X7	LY1	Y2	LY3	Y4	LY5
With Constant	t-Statistic	-1.6302	-2.2105	-1.457	-1.4642	-1.3228	-1.9803	-1.8812	-4.3944	-2.1314	-1.1687	-2.0432
	Prob.	0.4616	0.2046	0.5489	0.5453	0.6141	0.2947	0.3391	0.0007	0.2334	0.6824	0.2682
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4424	-2.4212	-1.2444	-1.2254	-2.2823	-1.3721	-1.252	-2.9814	-1.8314	-1.8624	-1.6875
	Prob.	0.8389	0.3655	0.8924	0.8966	0.4372	0.86	0.8907	0.1453	0.678	0.6614	0.7457
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2841	-1.2129	-0.5334	0.1205	-0.803	-1.3808	0.279	-2.0014	-0.3851	-1.3888	-0.3529
	Prob.	0.5798	0.2042	0.4821	0.7173	0.3644	0.154	0.7638	0.0442	0.5416	0.1517	0.554
		No	No	No	No	No	No	**	No	No	No	No
At First Difference												
With Constant	t-Statistic	d(X1)	d(X2)	d(X4)	d(X5)	d(X6)	d(X7)	d(LY1)	d(Y2)	d(LY3)	d(Y4)	d(LY5)
	Prob.	-7.9285	-7.8763	-7.8869	-7.8888	-7.8768	-8.0498	-8.0025	-8.0141	-7.8875	-7.5588	-7.8877
With Constant & Trend	t-Statistic	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	Prob.	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9788	-7.8841	-7.8971	-7.9157	-7.8819	-8.2778	-8.2262	-8.6275	-7.9932	-7.4899	-7.997
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9373	-7.9373	-7.9373	-7.9373	-7.9373	-7.9373	-7.9373	-7.9373	-7.9373	-7.5498	-7.9373
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

٣-٢ - تحليل نتائج قياس أثر الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على الإيرادات:

١-٣-٢ - اختبار فترات الإبطاء المثلى:

تم إجراء اختبار فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (Akaike information Criteria) (AIC)، يوضح الشكل (1) فترات الإبطاء المثلى لأنموذج (ARDL).



الشكل (1) نتائج فترات الإبطاء المثلى لأنموذج (ARDL) حسب معيار (AIC)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

يظهر لنا من الشكل (1) إن الانموذج الأمثل ومن خلال المفاضلة من بين (20) انموذج هو (ARDL) وأن رتبة الانموذج الذي تم اختياره وفق منهجية (ARDL) هو (4, 2, 2, 0, 0, 1, 1) وفق معايير فترة الإبطاء المثلى (HQ, BIC, AIC)، إذ تم اختيار فترة الإبطاء حسب معيار

(AIC) وهي التي تمثل أقل قيمة لهذا المعيار، لذلك تتطلب الخطوة القادمة تقدير الانموذج الأولي للعلاقة بين المتغيرات.

٢-٣-٢- التقدير الأولي لأنموذج (ARDL):

ويتم توضيح هذا الاختبار وفق الآتي:

الجدول (4) نتائج التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي والمحلي والإيرادات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY5(-1)	1.220500	0.115635	10.55480	0.0000
LY5(-2)	-0.292330	0.158822	-1.840617	0.0721
LY5(-3)	-0.006181	0.135260	-0.045699	0.9637
LY5(-4)	-0.155462	0.087212	-1.782578	0.0813
X2	0.178657	0.021395	8.350456	0.0000
X2(-1)	-0.168242	0.044692	-3.764494	0.0005
X2(-2)	0.061084	0.032675	1.869438	0.0679
X1	-0.023288	0.035977	-0.647282	0.5207
X1(-1)	0.109796	0.057164	1.920711	0.0610
X1(-2)	-0.049382	0.035627	-1.386111	0.1724
X6	0.011594	0.002381	4.870081	0.0000
X7	2.61E-05	9.30E-05	0.280429	0.7804
X4	0.034794	0.014221	2.446744	0.0183
X4(-1)	-0.059838	0.013562	-4.412206	0.0001
X5	0.490690	0.265691	1.846847	0.0712
X5(-1)	-0.828453	0.251216	-3.297768	0.0019
D_2014Q2	0.016668	0.024080	0.692225	0.4923
C	5.783894	0.878265	6.585592	0.0000
R-squared	0.992232	Mean dependent var		18.13645
Adjusted R-squared	0.989361	S.D. dependent var		0.355871
S.E. of regression	0.036706	Akaike info criterion		-3.539470
Sum squared resid	0.061979	Schwarz criterion		-2.932284
Log likelihood	131.2630	Hannan-Quinn criter.		-3.300269
F-statistic	345.6254	Durbin-Watson stat		2.033458
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

يبين الجدول (4) نتائج التقدير الأولي للأنموذج الذي يبين العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل البحث، إذ يلاحظ أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للأنموذج المدروس، أي إن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (٩٩%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين أن النسبة الباقية والبالغة (1%)، تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن الأنموذج، كما تشير قيمة اختبار (F) والبالغة (345.625) إلى معنوية الأنموذج المستخدم في تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل، أما معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) فقد بلغ (0.98)، إذ بينت قيمة R -squared التي كانت أقل من قيمة Durbin-Watson stat عن عدم وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات وبالتالي نذهب بسلامة الأنموذج الأولي إلى تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

٣-٣-٢ - اختبار الحدود:

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتم اعتماد اختبار الحدود للتكامل المشترك وعن طريق حساب احصاءة (F) فإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والجدول (5) يوضح نتائج اختبار الحدود لأنموذج (ARDL).

الجدول (5) نتائج اختبار الحدود لأنموذج ARDL

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.924801	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

يتضح من خلال نتائج الجدول (5) أن قيمة (F) تساوي (6.924) وعند مقارنتها مع القيم الجدولية التي وضعها (Sam, McNown, et al., 2019) نجد أنها أعلى من قيمة الحد الأعلى وهي (3.99) وعند مستوى دلالة (1%) مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع المتمثل بـ(حصيلة الإيرادات)، الأمر الذي يستلزم تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

٣-٣-٤ - نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ينبغي الآن الحصول على المقدرات القصيرة الأجل لمعاملات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6) نتائج تقدير معاملات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لأنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LY5)				
Selected Model: ARDL(4, 2, 2, 0, 0, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 64				
D(LY5(-1))	0.453973	0.089453	5.074973	0.0000
D(LY5(-2))	0.161644	0.077433	2.087540	0.0424
D(LY5(-3))	0.155462	0.072043	2.157907	0.0362
D(X2)	0.178657	0.017998	9.926541	0.0000
D(X2(-1))	-0.061084	0.024511	-2.492140	0.0164
D(X1)	-0.023288	0.029400	-0.792085	0.4324
D(X1(-1))	0.049382	0.029116	1.696028	0.0966
D(X4)	0.034794	0.011379	3.057668	0.0037
D(X5)	0.490690	0.215630	2.275609	0.0276
D_2014Q2	0.016668	0.017706	0.941422	0.3514

CointEq(-1)	-0.233474	0.029223	-7.989281	0.0000
R-squared	0.919073	Mean dependent var		0.000432
Adjusted R-squared	0.903803	S.D. dependent var		0.110256
S.E. of regression	0.034197	Akaike info criterion		-3.758220
Sum squared resid	0.061979	Schwarz criterion		-3.387162
Log likelihood	131.2630	Hannan-Quinn criter.		-3.612042
Durbin-Watson stat	2.033458			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

من الجدول (٦) تفسر العلاقة الديناميكية في الأجل القصير من خلال معلمة تصحيح الخطأ، إذ تظهر إشارتها سالبة ومعنوية مما يعطي دلالة عن إمكانية المتغير التابع لتصحيح (0.233) من الأخطاء الناشئة من تقلبات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير للوصول للتوازن في الأجل الطويل، وبما أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية أي أن (0.233) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، كما يلاحظ حدوث تأثيرات للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (حصيلة الإيرادات) في الأجل القصير وخلال فترات ابطاء متعددات وهو مؤشر على الترابط بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، ومن نتائج الجدول (6) وبالاعتماد أيضاً على نتائج الجدول (8) نلاحظ ما يأتي:

١. يشير معامل الاستثمار المحلي المباشر (X2) إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار المحلي المباشر على حصيلة الإيرادات في الأجل القصير، إذ بلغت المرونة الجزئية لحصيلة الإيرادات بنسبة (0.2767) بالنسبة للاستثمار المحلي المباشر، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار المحلي المباشر في العراق بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات بنسبة (0.2767) بافتراض ثبات العوامل الأخرى في النموذج.

٢. يبين معامل الكثافة المصرفية (X4) إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للكثافة المصرفية على حصيلة الإيرادات في الأجل القصير، إذ بلغت المرونة الجزئية لحصيلة الإيرادات في الأجل القصير (1.537) بالنسبة للكثافة المصرفية، وهذا يعني أن زيادة الكثافة المصرفية في العراق بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات بنسبة (1.537) بافتراض ثبات العوامل الأخرى في النموذج.

٣. يشير معامل الانتشار المصرفي (X5) إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للانتشار المصرفي على حصيلة الإيرادات في الأجل القصير، إذ بلغت المرونة الجزئية لحصيلة الإيرادات بنسبة (1.1087) بالنسبة للانتشار المصرفي، وهذا يعني أن زيادة الانتشار المصرفي في العراق بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات بنسبة (1.1087) بافتراض ثبات العوامل الأخرى في النموذج.

إن جميع المتغيرات أعلاه في أثرها على الإيرادات العامة كانت نتائجها متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية في الأجل القصير.

٢-٣-٥- نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يوضح الجدول (7) المقدرات طويلة الأجل لمعاملات النموذج (ARDL) المقدر.

الجدول (7) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لأنموذج ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	0.306243	0.042614	7.186483	0.0000
X1	0.159018	0.055479	2.866281	0.0062
X6	0.049659	0.011677	4.252678	0.0001
X7	0.000112	0.000408	0.273934	0.7854
X4	-0.107267	0.053528	-2.003930	0.0510
X5	-1.446686	0.940794	-1.537729	0.1310
C	24.77321	4.307613	5.751028	0.0000
CoIntEq = LY5 - (0.3062X2 + 0.1590X1 + 0.0497X6 + 0.0001X7 - 0.1073X4 - 1.4467X5 + 24.7732)				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

الجدول (8) المرونات الجزئية لأنموذج الإيرادات (LY5)

المتغيرات	التوصيف	المرونة في الأجل القصير	المرونة في الأجل الطويل
X1	الاستثمار الأجنبي المباشر	غير معنوية	0.2844
X2	الاستثمار المحلي المباشر	0.2767	0.4745
X4	الكثافة المصرفية	1.5372	غير معنوية
X5	الانتشار المصرفي	1.1087	غير معنوية
X6	سعر الفائدة	غير معنوية	0.4045
X7	سعر الصرف	غير معنوية	غير معنوية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين (5) و(6) واستناداً إلى الصيغة الآتية: $Li = B^i \bar{X}^j$.

يستدل من نتائج تقدير الانموذج الواردة في الجدولين (7) و(8) الآتي:

١. يبين معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (X1) في الأجل الطويل إلى وجود أثر معنوي طردي على الإيرادات، فقد بلغت المرونة الجزئية لحصيلة الإيرادات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة (0.2844) وهذا يعني أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات بنسبة (0.2844) بافتراض ثبات العوامل الأخرى في الانموذج، وهذه النتيجة متوقعة من قبل الباحث ومطابقة للنظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعني زيادة الرسوم المفروضة على المستثمرين، وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، كما إن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بطريقة غير مباشرة في دعم الموازنة العامة بشكل عام والإيرادات بشكل خاص من خلال إقامة مشاريع جديدة غير ممكن تمويلها من الموازنة.

٢. يشير معامل الاستثمار المحلي المباشر (X2) في الأجل الطويل إلى وجود أثر معنوي إيجابي فقد بلغت المرونة الجزئية لحصيلة الإيرادات بالنسبة للاستثمار المحلي المباشر (0.4745) وهذا يعني أن الزيادة في الاستثمار المحلي المباشر في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات بنسبة (0.4745) بافتراض ثبات العوامل الأخرى في الانموذج، وهذه النتيجة أيضاً كانت متوقعة ومطابقة للنظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة الاستثمار المحلي المباشر تعني

- زيادة الرسوم المفروضة على المستثمرين وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، كما ان الاستثمار المحلي المباشر أيضاً يسهم بطريقة غير مباشرة في دعم الموازنة العامة بشكل عام والإيرادات بشكل خاص من خلال إقامة مشاريع جديدة غير ممكن تمويلها من الموازنة.
٣. يوضح معاملي الكثافة المصرفية (X4) والانتشار المصرفي (X5) في الأجل الطويل إلى عدم وجود أثر معنوي على حصيللة الإيرادات، وسبب ذلك هو ضعف مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي نتيجة لتردي خدمات القطاع المالي والمصرفي في العراق مما لا يؤدي إلى زيادة حصيللة الإيرادات.
٤. يشير معامل سعر الفائدة (X6) إلى وجود أثر معنوي طردي في الأجل الطويل لسعر الفائدة على الإيرادات، فقد بلغت المرونة الجزئية لحصيللة الإيرادات بالنسبة لسعر الفائدة نسبة (0.4045) وهذا يعني أن الزيادة في سعر الفائدة في الأجل الطويل بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة حصيللة الإيرادات بنسبة (0.4045) بافتراض ثبات العوامل الأخرى في النموذج، وهي أيضاً نتيجة متوقعة ومطابقة للنظرية الاقتصادية وذلك لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات المصرفية المتحصلة من القروض ومنح الائتمان وهذا يعمل على زيادة الإيرادات العامة.
٥. تشير معلمة الأجل الطويل لمعامل سعر الصرف (X7) إلى عدم وجود أثر معنوي لسعر الصرف على الإيرادات، وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف واستقراره في أغلب سنوات البحث لذلك لم يظهر لها أثر على الإيرادات العامة.

٢-٣-٦- اختبار سلامة الانموذج:

- بعد اعتماد انموذج (1, 1, 0, 0, 2, 2, 4) ARDL في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء الانموذج وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التشخيصية الآتية:
١. اختبار ثبات تباين حدود الخطأ: هناك عدد من الاختبارات المستخدمة للكشف عن تجانس تباينات البواقي من عدمها، ومن بينها اختبار (ARCH) لتباين حدود الخطأ وكانت نتائج الاختبار كالاتي:

الجدول (9) نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.536653	Prob. F(17,46)	0.1240
Obs*R-squared	23.18090	Prob. Chi-Square(17)	0.1435
Scaled explained SS	21.19816	Prob. Chi-Square(17)	0.2176

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

- تشير النتائج المثبتة في الجدول (9) إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وهذا يتضح من خلال القيمة الاحتمالية لاحصاءة (F) المحسوبة البالغة (0.124) مما يعني قبول فرضية عدم التنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الانموذج المقدر.
٢. اختبار الارتباط الذاتي: من أجل اختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، نلجأ إلى اختبار: (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كالاتي:

الجدول (10) نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) لاستقلال الحدود العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.746080	Prob. F(2,44)	0.4801
Obs*R-squared	2.099224	Prob. Chi-Square(2)	0.3501

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

تشير نتائج الاختبار كما في الجدول (10) أثبتت سلامة وجودة الانموذج المستخدم، وهذا ما يتبين من خلال قيمة احتمالية احصاءة (F) المحتسبة البالغة (0.480) التي جاءت غير معنوية، وهذا يعني أن الانموذج جيد وخالي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

٣. اختبار Ramsey: يتم اللجوء إلى هذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للانموذج ومدى ملائمته وكانت النتائج كما في الجدول (11).

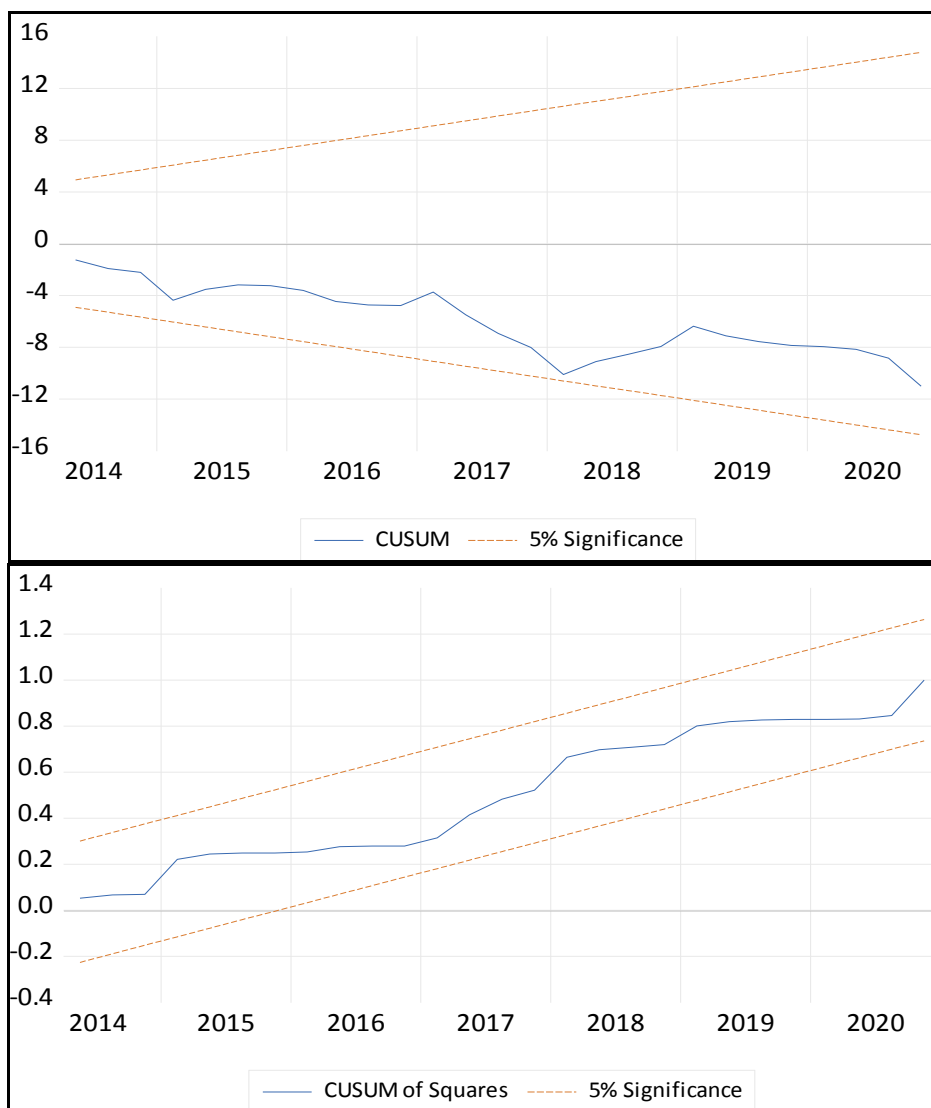
الجدول (11) نتائج اختبار Ramsey للشكل الدالي لانموذج ARDL

Ramsey RESET Test			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.643203	45	0.5234
F-statistic	0.413710	(1, 45)	0.5234
Likelihood ratio	0.585700	1	0.4441

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

يتبين من الجدول (11) أن الانموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وهذا يتضح من خلال القيمة الاحتمالية لاحصاءة F البالغة (0.5234) وهي غير معنوية، مما يشير إلى قبول فرضية عدم التنص على صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير الانموذج. إن الاختبارات أعلاه تم توظيفها للتحقق من سلامة الانموذج القياسي، إذ أعطت نتائجها ادلة على ان الانموذج القياسي المستخدم خالي من المشاكل القياسية.

٤. نتائج اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج (ARDL) المقدر: لغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في تقدير النموذج من التغيرات الهيكلية خلال مدة البحث وفي سنوات التحرر الاقتصادي واختبار مدى استقرار وانسجام تقديرات معاملات الأجلين القصير والطويل، وفي الشكل (2)، إذ تم إجراء اختبار (CUSUM, CUSUM of Squares) ويستخدم من أجل التحقق من استقرارية معاملات الانموذج المعتمد، ويحكم بعدم جودة الانموذج عند انحراف المجاميع التراكمية كثيراً عن وسطها الحسابي.



الشكل (2) نتائج اختباري CUSUM, CUSUM of Squares للتأكد من استقرار معلمات الانموذج المقدر المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

يوضح الشكل (2) اختباري (CUSUM, CUSUM of Squares) إذ تظهر استقرارية الانموذج عند مستوى دلالة (0.05)، وهو مؤشر على إمكانية اعتماد الانموذج للتنبؤ لاحقاً تثبت نتائج كلا الاختباريين تظهر أن المجاميع التراكمية وخلال عموم الفترة تمحورت حول وسطها الحسابي مما يعطي دلائل على سلامة الانموذج القياسي.

الاستنتاجات:

١. أثبتت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي طردي للاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات، فقد بلغت المرونة الجزئية لحصيلة الإيرادات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة (0.2844)

وهذا يعني أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصيللة الإيرادات بنسبة (0.2844)، نستنتج من ذلك أن النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعني زيادة الرسوم المفروضة على المستثمرين، وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بطريقة غير مباشرة في دعم الموازنة العامة بشكل عام والإيرادات بشكل خاص من خلال إقامة مشاريع جديدة غير ممكن تمويلها من الموازنة.

٢. أثبتت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي طردي للاستثمار المحلي المباشر على الإيرادات العامة، إذ بلغت المرونة الجزئية لحصيللة الإيرادات بالنسبة للاستثمار المحلي المباشر (0.4745) وهذا يعني أن الزيادة في الاستثمار المحلي المباشر في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حصيللة الإيرادات بنسبة (0.4745)، نستنتج من ذلك بأن هذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الاستثمار المحلي المباشر تعني زيادة الرسوم المفروضة على المستثمرين وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، كما إن الاستثمار المحلي المباشر أيضاً يسهم بطريقة غير مباشرة في دعم الموازنة العامة بشكل عام والإيرادات بشكل خاص من خلال إقامة مشاريع جديدة غير ممكن تمويلها من الموازنة.

٣. نستنتج من ذلك بأن أثر كل من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر هو أثر ضعيف على الناتج الإيرادات العامة لكن أثر الاستثمار المحلي المباشر هو الأكثر تأثيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات:

١. العمل على وضع سياسات اقتصادية منسقة ومكاملة لبعضها البعض الآخر سواء كانت سياسات (نقدية، مالية، تجارية)، تهدف بالدرجة الأساس الى تقليل الاختلال في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بجعل أدوات هذه السياسات تعمل لصالح تفعيل القطاع الخاص والاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي كونه يسهم في تفعيل جميع القطاعات الاقتصادية لاسيما الإنتاجية منها كالقطاع الصناعي والزراعي.

٢. على الحكومة العراقية أن تعمل جاهدة في خلق بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمارات وذلك من خلال جعل محددات بيئة الاستثمار لصالح جذب الاستثمارات كتهيئة البنية التحتية، محاربة الفساد المالي والإداري، تحديث القطاع المالي والمصرفي، تسهيل الإجراءات الإدارية وإلغاء الروتين الإداري، تأمين المواقع الاستثمارية وحماية المستثمرين لاسيما الأجانب، الترويج الصحيح والفاعل لعرض فرص الاستثمار المتاحة في العراق أمام المستثمرين.

٣. إعطاء الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات استقلالية ودور أكبر لكي تقوم بدورها الفاعل في جذب الاستثمارات وذلك من خلال تفعيل دور النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين وتطبيق قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦) وتعديلاته اللاحقة، على أن يتم تشخيص الفقرات التي تحتاج إلى تعديل في هذا القانون ورفعها إلى الجهات التشريعية لمعالجتها وتعديلها بما يتلاءم مع واقع العمل، فضلاً عن إسناد المواقع والمناصب المهمة في هذه الهيئات إلى أصحاب الخبرة والاختصاص والكفاءة في مجال الاستثمار، لكي يأخذوا على عاتقهم النهوض بواقع الاستثمار والتخطيط له بشكل سليم.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١. الأونكتاد، (٢٠١٠)، تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك.
٢. البشير، كمال الدين محمد عثمان وحمود، حاتم محمد، (٢٠١٩)، قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي بالعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١١)، العدد (٢٧)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.
٣. التميمي، سامي عبيد، (٢٠٠٨)، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار لعام (٢٠٠٦)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢)، العدد (٩)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
٤. الجندي، خزامي عبدالعزيز وبوادي، عبدالرحيم، (٢٠١٠)، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، المجلد (٢٦)، العدد (٢)، سوريا.
٥. حسين، رحيم وعيادي، محمد، (٢٠١٣)، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للمدة (١٩٨٩-٢٠٠٩)، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد (٤٠)، العدد (٢)، الجزائر.
٦. حميدان، نصر وآخرون، (٢٠١٥)، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة حويلات جامعة بشار، العلوم الاقتصادية، العدد (٢٠)، الجزائر.
٧. السالم، رجا وعبدالله، عيسى، (٢٠١١)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٣)، العدد (٣)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
٨. شندي، أديب فاسم، (٢٠٠٩)، واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الأجنبي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١)، العراق.
٩. العاني، ثائر ورشيد، محمود، (٢٠٢٠)، الإعداد والتخطيط لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، ط١، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
١٠. عبدالغفار، هناء، (٢٠٠٢)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، ط١، بيت الحكمة للنشر، بغداد، العراق.
١١. عيسى، سعد صالح واسماعيل، هيثم محمد، (٢٠١٧)، قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مختارة للمدة (٢٠١٣-٢٠١٥)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (٤٠)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
١٢. قبالي، حامد، (٢٠١٣)، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، ط١، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، مصر.
١٣. كاكي، عبدالكريم، (٢٠١٣)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط١، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
١٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (٢٠١٥)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت.
١٥. الهام، خالص، (٢٠١٥)، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد نموذج قياسي للجزائر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
١٦. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، تقرير سنوي لعام ٢٠٠٩.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

17. Lavtier, Marc & Moreaub, Francois, (2012), Domestic investment and FDI in developing countries: The missing Link, cepn, University Paris 13, Vol. (37), No. (3), France.
18. Ndikumana, Leonce, (2008), The Linkages between FDI and Domestic investment: Unraveling the Development Impact of foreign Investment in su-Saharan Africa, University of Massachusetts, Amherst and Uneca, Discussion Paper No. (3296), USA.
19. Rahaman, Arafat & Chakra borty, Summit, (2015), Effects of foreign direct investment on GDP: Empirical Evidence from Developing country, school of Business Studies, southeast university, Bangladesh.
20. Sam, C.Y., et.al., (2019). An augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration, 80; 130-141.